واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب

The reality of the application of electronic management at Ibb University

إعداد

يحيى عباس المتوكل

Yahya Abbas Al-Mutawakel

Doi: 10.21608/jinfo.2022.212980

استلام البحث : ١٦ / ١١ /٢٠٢١ **قبول النشر** : ٣٠/ ١١ / ٢٠٢١

المتوكل ، يحيى عباس (٢٠٢٢). واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب . ***المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، مصر، ٣ (٦) ، ٨١ – ١١٤.

واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب من خلال معرفة المتطلبات والمعوقات. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستبيان مكون من(٩٣) فقرة، وسبعة مجالات هي المجال: (الإداري – التقني – الموارد البشرية – الموارد المالية – الموارد المادية – أمن المعلومات، التشريعي). وبعد التأكد من صحتها، تم تطبيقها على ٢٤ عينة موزعة بين القيادة الإدارية والإدارية لجامعة إب. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة، حيث كان مدى تواجد المتطلبات الخاصة بالإدارة الإلكترونية ضعيفا، وفي ضوء ذلك قدم البحث العديد من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، الإدارة الإلكترونية.

Abstract:

The study aimed to identify the extent of applying electronic management at Ibb University by knowing the requirements and obstacles. To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach, and a questionnaire consisting of ٩٣ items, in seven fields: (administrative - technical - human resources - financial resources - material resources - information security- legislaative). After verifying its validity, it was applied on 24 samples distributed between the administrative leadership of Ibb University. The study concluded the necessity of applying electronic management at the university, as the presence of requirements for electronic management was weak.

Keywords: management, electronic management.

مقدمة:

تسارعت منذ بدايات القرن الحادي والعشرين خطى الثورة العلمية والتقنية على المستوى العالمي، وما لبثت أن تسارعت خطى العصر الرقمي بمتغيراته الواسعة، وما تطلبه ذلك من ضرورة إنجاز الأعمال لمسايرة التغيرات السريعة والمتلاحقة في كل المجالات، ومن التفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات خاصة في مجال تقنية المعلومات الإدارية التي تؤدي إلى الابتكار والإبداع في الأعمال، ومنه تحسن في الأداء الإداري والقدرة على سرعة الإنجاز؛ لأن تقنيات المعلومات والاتصالات أدت إلى ظهور أساليب حديثة ومعايير متطورة للإدارة تختلف عن تلك الطرق التقليدية المتبعة؛ وللتحول نحو الإدارة الإلكترونية، التي

مكنت الكثير من المؤسسات، ومنها الجامعات من معالجة وثائقها وعملياتها الإدارية بطريقة إلكترونية، وما ترتب على ذلك من انحسار المعاملات الورقية، والتخلي عن أساليب الإدارة التقليدية، لتحل محلها الإدارة الإلكترونية، لتصبح تقنية المعلومات الإدارية عنصرًا أساسيًا ومهمًا في كافة المؤسسات بمختلف أنواعها واختصاصاتها؛ لكونها أداة مهمة في إنجاز الأعمال بشكل كفو ودقيق وسريع، وكذلك لقدرتها على مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها الثورة المعلوماتية، ومن ثم أصبح لا غنى عنها في أعمال الإدارة، سواء في الإدارات التعليمية أم غير التعليمية، رغبة في تحقيق جودة المخرجات، وتوفير النفقات وسرعة الإنجاز، وشفافية التعاملات (أحمد علي الحاج (٢٠١٥): نظم المعلومات الإداريةص ٢٥٨، ١٥٩)، وتعد الإدارة الإلكترونية واحدًا من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، فهي تعد نمطا جديدا، ترك آثاره التقنية على إدارة المؤسسات، وعلى استراتيجياتها ووظائفها. والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التقني المتمثل بالتقنية الرقمية فحسب، وإنما امتد أيضًا إلى البعد الإداري المتمثل في تطوير المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة، وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التمكين الإداري(نجم عبود نجم (٢٠٠٩) الإدارة والمعرفة الإلكترونية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،)، ولان الجامعات من اللبنات الأساسية في بناء الدول الحديثة، ولما للإدارة الإلكترونية من ميزة للارتقاء بأداء الجامعات، لذا بات هذا النوع الحديث من الإدارات ضرورة ملحة للرقي بإداء هذا النوع من المؤسسات التعليمية، والتي من خلالها تحقق الجامعات اهدافها حيث تعد الادارة الالكترونية نموذجاً ادارياً جديداً يقوم على استخدام الحواسيب وشبكات الاتصال، كما يعتمد على استخدام المعرفة والمعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الادارية المختلفة، وانجاز الاعمال التنفيذية، بالإضافة الى الاعتماد على الانترنت وشبكات الاتصال الاخرى في تقديم الخدمات الادارية بصورة الكترونية، فضلاً عن تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة من جهة وبين المنظمة بما فيها من عاملين وبين المنظمات الاخرى في الداخل والخارج من جهة اخرى، مما يساعد المؤسسات على اتخاذ القرارات السليمة، وعلى رفع كفاءة الاداء وفعاليته (خلوف، ٢٠١، ٢)، ولهذا يتطلب من الجامعات ضرورة احداث تغيير جذرية في نوعية الموارد البشرية ومنها القيادات الادارية والتي تتشكل من خلال الاهتمام بتطوير التعليم والتدريب وفق برامج تواكب متطلبات التطوير والتحديث في ادارتها وتمارسها باعتبار ان تلك الموارد تعد من اهم عناصر الادارة الالكترونية،(رمضان وعبدالمجيد، ٢٠١١، ٢٣)،ومن المؤشرات والدلائل والمؤكدات التي قطعتها جامعات الدول المتقدمة جراء تطبيقها الادارة الالكترونية في ادارة الجامعة، وذلك باعتماد اسلوب الادارة الالكترونية في ادارتها باعتبارها مدخلاً معاصراً للتطوير (غنيم، ٢٠٠٤، ٤٤)، الا ان الجامعات اليمنية ما زالت تمارس اساليب تقليديه في ادارتها وهو ما أكدته العديد من الدراسة

التي تشير الى ان الجامعات اليمنية ما زالت تعتمد على الاساليب التقليدية في ادارة عملياتها الادارية والأكاديمية،، كدراسة (الدعيس، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية فيكلية مجتمع صنعاء، وجهة نظر القيادات الاكاديمية والإدارية، ٢٠١٨م) ودراسة(رانيا القاضي، مقترح لتطوير مهارات الإدارة الالكترونية لدى القيادات الإدارية والاكاديمية بجامعة إب، كلية التربية، ٢٠١٧م)ودراسة (عفاف البعداني، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب من وجهة نظر القيادات الاكاديمية والإدارية، كلية التربية،٢٠١٥م) .

وان هناك ضعف شديد في المعارف والمهارات الحديثة ومنها الادارة الالكترونية لدى قياداتها الادارية والأكاديمية، ولوضع البرامج والخطط لتطبيق الغدارة الإلكترونية في جامعة اب فضل الباحث دراسة واقعها في جامعة اب حيث يعد البحث الحالي أحد المساهمات العلمية في هذا الجانب من خلال القيام واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في عموم الكليات والوحدات الادارية بجامعة اب.

مشكلة البحث:

إن مسالة التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي تحظى باهتمام وافر في كافة المجتمعات التي تطمح للنمو والتطور وبما ان الادارة الالكترونية صارت من المسلمات التي تساعد المجتمعات في انجاز هذا النمو والتطور ولان الجامعات هي الأداة الأولى في البناء والتطوير كان لزاماً على القائمين عليها إدخال الإدارة الإلكترونية في إدارتها، والباحث هنا سيسعى الى رصد واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب والامر الذي يعطي ميزة مهمة للباحث بإجراء هذ البحث لمعرفة مدى توفر متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في جامعة اب وكذلك المعوقات التي تواجه تطبيقها ويأتي هذا البحث محاولة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: **ما درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب ؟**

ويتفرع منه التساؤلين الفرعيين التاليين:

١- ما المنطلقات النظرية للإدارة الإلكترونية بحسب ما أشارت إليه الدراسات العلمية المتخصصة؟

٢ - ما مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية في جامعة اب ؟

أهمية البحث:

هدف البحث الحالي الى التعرف على ما يأتي:

١- المنطلقات النظرية للإدارة الإلكترونية بحسب ما أشارت إليه الدراسات العلمية المتخصصة.

٢ - مدى توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الادارة الالكترونية في جامعة اب.

أهمية البحث:

- تنبثق هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً مهماً في مجال الادارة بشكل عام ونظم المعلومات بشكل خاص وبالتالي يمكن القول ان دراسة موضوع نظام الادارة الالكترونية وفهم جوانبه النظرية والتطبيقية من شانه الاستفادة منه في جامعة اب.
- قد تسهم نتائج البحث وبشكل مباشر في تقديم (توصيات) تمكن متخذي القرار ات في توسيع تطبيق نظام الادارة الالكترونية في جامعة اب.

حدود البحث:

الحدود البشرية: اقتصر البحث على الخبراء في مجال الادارة الإلكترونية من جامعة اب وغيرها (رئيس الجامعة ونوابه – العمداء ونوابهم –رؤساء الأقسام –مدراء الإدارات) .

- الحدود المكانية: جامعة اب.
- الحدود الزمنية: اجري هذا البحث خلال العام 2021م.
- الحدود الموضوعية: اقتصر على بحث مدى تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعة اب.
- **منهج الدراسة**: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي للتعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب، كونه مناسب من حيث اعتماده على جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها واستنتاج التعميمات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة.

مصطلحات البحث:

الإدارة الإلكترونية:

- عرفها (العواملة، ٢٠٠٣، ٢٤٩)، بأنها: استخدام وسائل التكنولوجيا ونظم المعلومات ووسائل الاتصال والمعرفة العلمية والتطبيقية المتعلقة بها من أجل رفع مستوى الجودة والفاعلية الكلية للمؤسسة، وذلك من خلال تكامل أجزاء التنظيم وتوحيدها كنظام مترابط من خلال تكنولوجيا المعلومات.
- . **ويعرف الباحث الإدارة الإلكترونية إجرائيا بأنها:** مدخل إداري حديث يتم من خلاله تنفيذ كافة الإعمال في إدارات ومراكز كليات التربية جامعة اب، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لمواكبة التطورات والتغيرات المعاصرة وإنجاز المهام بكفاءة وفاعلية.

ثانياً: الأدب النظري والدراسات السابقة:

أ)الأدب النظري

١-مفهوم الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية مدخلاً معاصراً لتطوير وتحديث العمل الإداري في المؤسسات التعليمية وإداراتها، على نقيض الإدارة التقليدية وأساليبها، باعتبار أن الإدارة الإلكترونية تعتمد أساساً على تطبيق الفكر المعاصر، وتستخدم التقنيات الإلكترونية المتقدمة ذات التأثير

الفعال في العمل الإداري، الأمر الذي يسهم بفاعلية في الحد من المشكلات التي تعترض الخدمات التي تهدف الإدارة التعليمية إلي تقديمها.

ويشير الطائي (2007) إلى أن هذا المصطلح ظهر أواسط الثمانينات في الدول الإسكندنافية عندما تم ربط القرى البعيدة بالمركز، سميت آنذاك بالقرى الإلكترونية ويعد (Lars)من جامعة (Aodneiss) في الدنمارك رائد هذه التجربة وقد سماها بمراكز الخدمة عن بعد، وفي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام١٩٨٩م في مشروع قرية مانشستر اعتمادا على التجربة الدنماركية، وأنشأ (مضيف مانشستر) كمرحلة أولى يهدف إلى ترقية التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ومتابعتها وتم إنجاز المشروع عام ١٩٩١م (الطائي،2007،34). وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ظهرت العديد من تطبيقات الحاسوب في الإدارة، مثل التطبيقات في مجال المعالجة والترجمة والسيطرة، وانتقلت بدورها إلي مشاكل التحليل ووضع حلول للتطبيقات في التسعينات من خلال استخدام التقنيات الداعمة لعملية اتخاذ القرارات ونظم المعلومات التنفيذية والأنظمة الخبيرة والشبكات العصبية ونتج عن استعمال هذه التقنيات أنها أصبحت تستعمل كأدوات مستقلة أو كأنظمة متكاملة لدعم الإدارة ومساندتها في عملية اتخاذ القرارات،(السالمي والدباغ،2001،45).

ويرى بعض الكتاب والباحثين أن مفهوم الإدارة الإلكترونية مصطلح حديث ظهر نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات التي تعيشها البشرية حالياً، وخصوصاً بعد ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي ونتيجة لحداثة هذا المصطلح واستخداماته في القطاع العام والقطاع الخاص، فقد ظهر بعدة مسميات كالإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية.

في حين عرفها الباز (2003) بأنها: الإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات في تيسير سبل أداء العمل الإداري، بتغيير أشكال وسبل تقديم الخدمات والمعلومات من الأسلوب الروتيني إلى أسلوب الحديث بواسطة الحاسب الآلي (الباز، 2003،54).

٢- أهداف الإدارة الإلكترونية: إن تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المؤسسة له عدد من الأهداف منها: تقديم فرص ميسرة لتقديم الخدمات الإلكترونية لطالبيها، تخفيف حده المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة أو معتل المزاج أو غير ماهر في التعامل، تخفيف مساوئ مركزية للسلطة، تخفيف حدة البيروقراطية، وتعدد توقيعات المنفذين والمسئولين، وتضخم الهرم الإداري، الاعتماد على الشبكة العنكبوتية الرشيقة دون الشبكة الهرمية المعوقة (مصطفى،2001 ،74)، وتطوير الإدارة العامة من خلال خفض الأعمال الورقية، وتحسين الخدمات من خلال خفض التنقل، والتوصيل في أي وقت وفي أي مكان، وسهولة الوصول للمعلومات، والقرب من الموظفين، ونظرة موحدة للموظف، وإجراءات سهلة، وتحسين التنافس الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للشركات ذات المقاس المتوسط والصغير لدخول المنافسة، وخفض المصاريف من خلال تكامل النظم لدعم الإجراءات الداخلية والخارجية (سندي،2002،34)، وتركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط

العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها، وتجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين، وتوفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية، والتعلم المستمر وبناء المعرفة، وزيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، ومتابعة وإدارة كافة الموارد، وإدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية (رضوان،2004،3). ويرى الباحث من خلال العرض السابق أن الهدف الرئيسي من الإدارة الإلكترونية هو استخدام التكنولوجيا المتطورة في العمل الاداري، وبالتالي فإن تطبيق هذا المدخل في الجامعات يسهم في زيادة كفاءتها وفاعليتها مما ينعكس على تحسين العملية التعليمية بكل أبعادها.

٣-**أهمية الإدارة الإلكترونية للمنظمة:** أصبحت الإدارة الإلكترونية حجر الزاوية وركيزة أساسية لمنظمات العصر، على اعتبار أنها تلعب دوراً رائداً في تجويد العمل الإداري، وتحسين عملياته، وتعود هذه الأهمية إلى عدة أسباب أهمها ما أورده (Benket, 2007, 36) و (Lanvin, 2007, 7) والمشار إليهما في غنيم (2000،45-46) منها:

٤- **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:** الإدارة الإلكترونية شانها شأن أي مشروع يمكن إقامته لا بد من توفير وتهيئة العديد من المتطلبات لتطبيق هذا المشروع، وتحتاج لجعل تطبيقها على أرض الواقع توفير متطلباتها الأساسية (مفتي،13,2004)، وتعتمد تقنية الإدارة الإلكترونية من حيث تقديم الخدمة ووسائل نقل المعلومات وطلب الخدمات من قبل المستفيدين على مبدأين أساسيين: **الأول تقني**: ويتضمن تمثيل المعلومات إلكترونياً وتناقلها عبر شبكة الإنترنت مع ضمان سريتها. و**الثاني إجرائي**: ويتضمن طلب وتمثيل المعاملات والخدمات عن بعد عبر شبكة الإنترنت مع ضمان صحتها ومصداقيتها دون الحاجة لحضور طالب الخدمة شخصياً إلى الجهاز الحكومي أو استخدام النماذج والوثائق الورقية (الحمادي 3,2004).

وفي ضوء هذين المبدأين للإدارة الإلكترونية فإنها تمثل تحولاً شاملاً في المفاهيم والنظريات والأساليب والممارسات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة العامة، فهي ليست مجرد شعار يرفع أو طموح يمكن تحقيقه من خلال وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة، بل هي عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات البشرية والتقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئة وغيرها، وبالتالي لا بد من توفير متطلبات عديدة ومتكاملة لإخراج مفهوم الإدارة الإلكترونية إلى حيز الواقع العملي (العمري,2003, 19)، ومن أهم هذه المتطلبات: وضع استراتيجيات وخطط التأسيس، وتوفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية، وتطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات وفق تحول تدريجي، والتعليم والتدريب للعاملين والتوعية والتثقيف للمتعاملين، وإصدار التشريعات الضرورية أو تعديل التشريعات الحالية وتحديثها، وضمان أمن وحماية المعلومات في الإدارة الإلكترونية. ويمكن

تناول بعض تلك المتطلبات بشيء من الإيضاح من خلال: **وضع استراتيجيات وخطط التأسيس:** فالإدارة الإلكترونية كغيرها من أشكال الإصلاح، لا يمكن تحقيقها بمجرد إصدار قانون أو لوائح إدارية من القيادة السياسية، بل تتطلب تغييراً في طريقة تفكير المسؤولين وطريقة إدارتهم لمسؤولياتهم وفي كيفية نظرتهم إلى وظائفهم (الشاعر،235,2004). ويتطلب وضع استراتيجيات وخطط التأسيس للإدارة الإلكترونية عدداً من الخطوات منها: تشكيل لجنة عليا تتولى وضع الاستراتيجية لمشروع الإدارة الإلكترونية، ووضع الخطط الفرعية لمشروع الإدارة الإلكترونية، والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للمشاركة في الدراسة ووضع الخطط، والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة حكومية أو أهلية، والاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض مراحل المشروع أو المشاركة في بعضها، وتحديد منافذ الإدارة الإلكترونية (Portals)، (الحمادي,3,2004). وهذه الخطوات لابد وأن تحظى بدعم القيادة العليا في المنظمة " فتبني القيادة عنصر النجاح الأول يجعل التطبيق أسهل وأسرع، ليكون قادراً على تجاوز العقبات وتذليل المصاعب التي تعترض تطبيق الإدارة الإلكترونية " (مفتى,13,2004).

- **البنية التحتية:** إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب،إن لم نقل عالياً من البنية التحتية، التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين الجامعة من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة آخري، (محمد، ٢٠١٣،٤٣).
- **تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية تدريجياً**: ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة الهياكل والعمليات والإجراءات للإدارات والأقسام في الجامعة التي يتقرر أن تقدم خدماتها إلكترونياً، (جبر,200,2002)، حيث تحتاج الجامعة إلى تحولات جذرية للتحول لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق: تنظيم إداري من أجل إدارة إلكترونية أفضل، ويتطلب ذلك إعادة تشكيل الهرم الإداري، وبيان حدود السلطات والمسؤوليات والواجبات، واستحداث إدارات جديدة أو إلغاء أو دمج إدارات قائمة، وإعادة هندسة الإجراءات، لتتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية خصوصاً بعد إدخال التقنية الرقمية (النمروآخرون,430,2006)، وتحديد أساليب عمل الإدارة الإلكترونية ومهامها على نحو شامل ودقيق، وتوضيح آليات التنفيذ بمختلف مراحله وما تتطلبه من بنية تحتية مناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وذلك لتمكين المواطن من الوصول إلى الموقع على الإنترنت بسهولة ويسر (الطعامنه والعلوش,32,2004).

ويتطلب كل ذلك الدعم والمساندة من قبل المستويات الإدارية العليا عن طريق القيادة السياسية التي تتولي وضع السياسات العامة للجامعه، وعن طريق القيادة التنفيذية التي تتولى وضع السياسات العامة لها مواضع التنفيذ، (السبيعي,36,2005)، فتبني مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى دعم سياسي حقيقي ومؤثر (جبر,201,2002).

- **تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين:** مما لاشك فيه أن توفير العناصر البشرية المؤهلة وتدريبها باستمرار وتنميتها في مجال تطبيقات الإدارة الإلكترونية، يُسهِّل من مهمة القيادات العليا عند إعداد استراتيجيات تطبيق الإدارة الإلكترونية، وفي الرفع من مستوى الثقافة التقنية لدى العناصر البشرية سواءً حديثي التعيين أو الموجودين سابقاً على رأس العمل مما يجعلهم يتقبلون فكرة الإدارة الإلكترونية في منظماتهم ويسهم بدرجة كبيرة في تقليل مقاومتهم للتغيير.

وبالتالي فمن الضرورة بمكان أن تسعى المنظمات إلى تهيئة عناصرها البشرية وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي، ووضع الحوافز المادية والمعنوية للمتميزين منهم، وإيجاد مبدأ التنافس في المنظمة، وأن تختار المؤهلين في مجال تقنية المعلومات عند التعيين مستقبلاً، وذلك لضمان نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية للمنظمة، كما أن ضمان استيعاب جميع أفراد المجتمع لمفاهيم وتطبيقات الإدارة الإلكترونية يتطلب تهيئتهم لهذا التحول، بما يُمكِّنهم من استيعاب هذه النقلة النوعية من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية،(النمر وآخرون,430,2006)، وللمساعدة في تحقيق ذلك لابد من إتباع خطوات منها: وعقد المحاضرات والندوات عن تقنية المعلومات لجميع أفراد المجتمع، **و**إدخال التقنيات الإلكترونية كأحد المواد المقررة في المناهج التربوية والتعليمية للطلاب والطالبات، **و**إجراء ودعم الدراسات والبحوث المتعلقة بالاستفادة من التقنيات المعلوماتية، **و**إطلاق برامج إعلامية لتثقيف جميع أفراد المجتمع (أبو مغايض,62,2004)، فالثقافة الاجتماعية بما يتم في عالم الإدارة الإلكترونية تُسهم في توضيح فوائد التحول نحو المجتمع الرقمي، كما تلعب الثقافة التنظيمية بالإدارة الإلكترونية دوراً بارزاً في ضمان نجاح المشروع، **و**المشاركة الجدية للأطراف المستفيدة من المشروع (الجمهور والموظفين الحكوميين والقطاع الخاص وأي جهة أخرى مساهمة) يعطي دعماً للمشروع ويساعد على نجاحه، (جبر,201,2002)، **و**تطوير نظم التعليم والتدريب بما يتلاءم والتحول نحو الإدارة الإلكترونية،(أيوب,5,2004). ونستخلص مما سبق إن مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة و المؤاتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسوف يسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد.

٥-معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية: ظهرت الإدارة الإلكترونية نتيجة للتطورات المتسارعة في مجال تقنيات المعلومات، ولذلك فهي تعد قيد التجارب وبالتالي فلا بد من وجود مشكلات ومعوقات تعترض سبيل تطبيقها، (السبيعي,53,2005)، ومن تلك المعوقات ما يأتي:

أ- **معوقات إدارية تتعلق بالتنظيم الإداري: و**انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية، وتحديد الوقت الذي يلزم فيه البدء بتطبيق وتنفيذ

الخدمات والمعلومات إلكترونياً، وضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم ومتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية، غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المنظمة، حتى التي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات (العمري,23,2003). وقلة وجود هياكل تنظيمية محددة وواضحة، وضعف تضمين تلك الهياكل للوظائف التي تغطي كافة الأنشطة بالمنظمة، وضعف التدرج في تطبيق الإدارة الإلكترونية، وضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية،(السنبل,10,2004). واختلاف نظم وأساليب الإدارة حتى داخل المنظمة الواحدة،(رضوان,5,2004). وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لدى معظم الدول وخاصة العربية، بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو منظمات المستقبل الإلكترونية، والإدارة الضعيفة لمعظم مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي، وفقدان الشفافية بمعنى أن حق المواطن ليس مضموناً للوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات وضع واتخاذ القرارات المؤسسية، وضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية العليا لمشروع الإدارة الإلكترونية، (جبر,202,2002). وعدم وجود جهة مركزية لتبني مشروعات الإدارة الإلكترونية على مستوى الدولة مما يؤدي إلى عدم توافق الأنظمة، وعدم المرونة في اختيار الحل الأفضل، بسبب الطرق المتبعة في نظام المشتريات الحكومية وعقود الصيانة والتشغيل (الهميلي، 171,2005). وطول الإجراءات الإدارية داخل المنشأة وخارجها، مما يوفر أو يلغي فكرة التطبيق بسبب عقبات الإجراءات الإدارية، وعدم توافر التدريب المتخصص بشكل واسع في المواقع المرغوبة، (مفتى,23,2004)،

ب- **معوقات بشرية: تتعلق بالعاملين والمتعاملين:** وعزوف الكفاءات المتميزة عن العمل في المنظمات الحكومية لقلة الحوافز، وقلة دراية صناع القرارات بالمنظمات الحكومية بأهمية تقنية المعلومات، والنظرة إلى مشروعات الحاسب الآلي والإدارة الإلكترونية من منطلق التكلفة دون إعارة الفائدة منها الاهتمام الكافي، (الهميلي,172,2005). وقلة العناصر البشرية المدربة والقادرة على التعامل والتشغيل والصيانة لهذه التقنية الجديدة والمعقدة،(مفتى23,2004). وضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي(جبر,10,2002). وعدم توفر الحافز القوي لدى الأفراد لإنجاح عملية التحول، وعدم إحساسهم بأنهم جزء من عملية التحول والنجاح (رضوان,5,2004). ومقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم،(السنبل,10,2004)، ومن ذلك " تنامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن التغيير يُشكِّل تهديداً لسلطتهم، (نجم،2004،127). وضعف مهارات اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين، والتهيُّب من التعامل مع الأجهزة الإلكترونية،(العمري,23,2003). وعدم الثقة في حماية سرية وأمن التعاملات

الشخصية، وعدم تشجيع المسؤولين وأجهزة الإعلام للأفراد على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات،(السالمي,138,2006).

ج-معوقات مالية: تتعلق بالتمويل: مثل قلة الموارد المتاحة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحدد فيها أوجه الإنفاق،(مفتى,23,2004). ومحدودية المخصصات المالية المخصصة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات، وارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحاسبات الآلية (نجم،2004،127). وتكلفة الحاسب الآلي الشخصية للأسر المتوسطة والفقيرة، وتكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت (ياسين,24,2004).

ويرى الباحث أن تطبيق هذا المدخل الإداري الحديث المتمثل بالإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإدارة التقليدية أصبح مطلب أساسيا وخاصة في المجال التربوي، إلا أنه يظهر جلياً بأن تطبيق هذا المدخل سيواجه العديد من المتطلبات والصعوبات والمعوقات لاسيما في جامة اب - الجمهورية اليمنية بلد البحث الحالي.

واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة اب:

ومن خلال العرض النظري السابق، لنشأة ومفاهيم ومراحل ومتطلبات تطبيقات الإدارة الإلكترونية، فضلا عن ذكر المعوقات التي تواجه الإدارة الإلكترونية في المؤسسات عامة يرى الباحث، أن يتطرق إلى واقع الإدارة الإلكترونية في الجمهورية اليمنية محاولاً إيصال فكرة عامة للمهتمين بالبحث الحالي ونتائجه عن هذا الواقع بغرض تطويره مستقبلاً، وهذا ما سيتناوله الباحث في الجزئية التالية. وعلى الرغم أن مصطلح الحكومة الإلكترونية يحتوي على الصفة إلكترونية فإن جوهر هذا المصطلح هو الإدارة أو الإدارة العامة، كما أن الهدف ليس مجرد الأتمتة والتقنية، وإنما إحداث تحول وتغيير وتطوير حقيقي في أسلوب عمل الإدارة العامة، وتقديم الخدمات العامة الحكومية للمواطنين.

وفي اليمن تعود بدايات تناول موضوع الحكومة الإلكترونية إلى نهاية عام 2001م، وذلك في ندوة نظمتها وزارة المواصلات آنذاك، ثم تتابعت الجهود باتجاه إعداد وثيقة لمشروع الحكومة الإلكترونية، وتم تسميته (البرنامج الوطني لتقنية المعلومات) حيث أقر مجلس الوزراء هذا البرنامج، وذلك في نوفمبر 2002م.

ويُعرف مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن بالبرنامج الوطني لتقنية المعلومات وهو " مشروع وطني يُمكّن من تنفيذ الأعمال والإجراءات الحكومية التي تختص بعلاقة الحكومة بإداراتها أو بالأفراد أو الهيئات(العامة والخاصة) بطريقة إلكترونية عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدمج المعلومات وتحقيق التكامل بينها، وإتاحة الفرصة للوصول إليها عن طريق موقع إلكتروني" حيث يهدف هذا البرنامج إلى: التعريف بأهمية تقنية المعلومات في حياة الشعوب وتحقيق تطورها، وإبراز أهمية ودور تكاملية توظيف تقنية المعلومات في تعزيز جهود التنمية في مختلف المجالات، ورفع كفاءة أداء أجهزة الحكومة، وتحسين تعاملها مع المواطنين والشركات، وتقليص وقت الإجراءات

والعمليات الإدارية في الجهاز الحكومي، وتخفيض التكلفة للإجراءات والعمليات الإدارية، وفتح قنوات اتصال وتواصل على المستوى المحلي من ناحية، وعلى المستوى الخارجي من ناحية أخرى للحاق بالتطورات المتسارعة في هذا المجال وصولاً إلى المجتمع الرقمي، وإيجاد البنية الأساسية الضرورية لتشجيع قطاع الأعمال على الاستثمار، وتشجيع الأفراد ومؤسسات الدولة وقطاع الأعمال على استخدام تقنية المعلومات والاستفادة من مزاياها، وتوظيف تقنية المعلومات في تقييم الأداء للجهاز الحكومي، وتقييم المشاريع والبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجسيد قدر كافٍ من الشفافية لنتائج البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية إلخ، واستثمار تقنية المعلومات في تفعيل دور التوثيق وتطوير أنشطته من رصد وتجميع ومعالجة واختزان ونشر كافة الوثائق والمعلومات وإتاحتها لمن يحتاج إليها من باحثين ومتخذي قرار(محمد،2013،23).

وقد تم تعيين لجنة إشرافية عليا للبرنامج برئاسة دولة رئيس الوزراء، وتُعنى هذه اللجنة برسم السياسات العامة للبرنامج، أما بالنسبة لإعداد ورسم الخطط التنفيذية فقد أُوكلت إلى لجنة تسيير البرنامج برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وعضوية ممثلين من مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة، وفي إطار هذه اللجنة يتم إنشاء مكتب تنفيذي للبرنامج في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ورغم ذلك فإن مشروع الحكومة الإلكترونية في اليمن يراوح في مكانه ويحتاج إلى وقفة تقييميه وإعادة بلورة "حيث يحتاج إلى أكثر من عشر سنوات حتى يتم الانتهاء منه، فالبرنامج طموح وليس من السهل تنفيذه خلال سنة أو سنتين، خاصة بعد أن كانت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قد حددت مدة تنفيذه من عام 2002 إلى عام2010م.

ويتضح بهذا أن اليمن لايزال يحاول بلورة واستكمال الرؤية للمشروع، وبناء الهياكل والأطر الخاصة به، وكذا بنيته التحتية، وحل مسألة التمويل، وهو ما يعني أنه واقع في مرحلة ما قبل الدخول الفعلي في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وذلك لعدم اكتمال كل المتطلبات اللازمة لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية.

الإ أن هناك محاولة ذاتية من بعض القيادات الإدارية في مختلف المؤسسات الدولة، لاسيما الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب، تسعى تلك القيادات إلى تبنى الإدارة الإلكترونية في مؤسساتها حرصاً منها بما تقدمه الإدارة الإلكترونية من تسهيلات في المعاملات والعمليات الإدارية، فضلاً عن سهولة حوسبة البيانات واسترجاعها بسهولة ويسر.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن المهارات الفنية المطلوب إكسابها للعاملين لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب: المهارة في التعامل مع برنامج الاوت لوك(Outlook)، والمهارة في التعامل مع برنامج الورد(Word)، والمهارة في التعامل مع برنامج الاكسل (Excel)، والمهارة في التعامل مع برنامج الباور بوينت (Power Point)، والمهارة في التعامل مع الشبكة العنكبوتية.

وفي هذا السياق يستخلص الباحث أن هناك، وجود بسيط لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب، مكان البحث الحالي، ويعزى ذلك لعدة أسباب منها: ضعف البنية التحتية والتجهيزات في الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب، وضعف المستوى المعرفي والمهاري إلكترونياً للعاملين الإداريين في الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب، وقصور في قناعة القيادات العليا نحو التحول الى الإدارة الإلكترونية، وغياب برامج التدريب في الإدارة الإلكترونية لدى العاملين الإداريين في الجامعات اليمنية ومنها جامعة اب، وعدم استقراء رغبات واحتياجات العاملين الإداريين التدريبية لممارسة الإدارة الإلكترونية.

الدراسات السابقة

الدراسات المحلية: توفرت للباحث بعض الدراسات منها:

- **دراسة، خشافة (٢٠٠٦):** هدفت الدراسة إلى التعرف على احتياجات الجامعة اليمنية لخدمات الحاسوب في تطوير العمل الإداري والاكاديمي من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية، وأتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتحددت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، واستخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار التائي، وتحليل التباين الاحادي وذلك لتحليل نتائج البحث وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: نقص واضح في استخدام أجهزة الحاسوب وعدم توفره في الإدارة الجامعية، والنقص الحاصل في الدورات والتدريب للعاملين والإداريين في الوحدات الإدارية المختلفة، هناك رغبة لدى العامليين نحو أتمته العمل الإداري وإحلال العمل الإداري والأكاديمي بنظام محوسب.
- **دراسة خشافه (٢٠١٠):** هدفت الدراسة إلى بناء برنامج تدريبي لتطوير مهارات استخدام تقنيات المعلومات لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب، بواسطة التعرف على واقع مهارات استخدام تقنيات المعلومات وأهميتها لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة إب، حيث تم بناء استبانة شملت مجالين وكل مجال يتكون من محورين المحور الأول تناول المهارات العامة وأهميتها والمحور الثاني اختص بتوظيفها وأهميتها في التعليم الجامعي، ولأغراض التحليل الإحصائي تم استخدام العديد من الأساليب والوسائل الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: ان (٧٣%) من أعضاء هيئة التدريس يرون أن عملهم يتطلب استخدام الحاسوب وأنه مهم وتعكس هذه النسبة درجة أهمية استخدام الحاسوب في التعليم الجامعي، أن (٦٥,٣%) من أعضاء هيئة التدريس لم يلتحقوا بدورات التعامل مع الحاسوب خلال سنوات عملهم، وأن هناك حاجة ملحة لدى أعضاء هيئة التدريس للتدريب وتطوير مهاراتهم في تقنيات المعلومات.
- **دراسة السماوي (٢٠١١):** وهدفت إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة تعز من وجهة نظر القيادات الأكاديمية و الإدارية، وتم استخدام المنهج الوصفي،

كما تم استخدم أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على جميع القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة تعز الذين يعملون في المراكز الوظيفية عميد، نائب عميد، مدير مركز، نائب مدير مركز، رئيس قسم علمي، مدير عام، والبالغ عددهم(١٦٦) قائداً، استجاب منهم(١٤٥) قائداً فقط، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) من خلال استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكانت ابرز النتائج التي توصلت إليها ما يلي: إن درجة حده المعوقات الادارية، والبشرية، والتقنية، والمالية التي تعيق تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعه تعز بشكل عام جاءت بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى(٠,٠٥) في تقدير القيادات الأكاديمية و الإدارية بجامعة تعز لدرجة حده المعوقات التي تعوق تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعة تعزى لمتغيرات (نوع القيادة ـــ المركز الوظيفي ـــ سنوات الخبرة).

- **دراسة محسن (٢٠١٠م):** وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر متطلبات تعلق الإدارة الالكترونية في مكاتب الوزارات وفروع المصالح الحكومية بمحافظة عدن، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليل عن طريق المدخل المسحي لوصف مدى توافر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في تلك المنظمات والمزايا والفوائد المترتبة على تطبيقها والمعوقات التي تحول دون ذلك، وقود تحددت عينة الدراسة بعينة عمدية بلغت (٣٤) مكتباً وفرع مصلحة، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتم اعتماد برنامج الحزمة الاحصائية (SPSS) واستخدم مجموعة من الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات، وتوصلت إلى جملة من الناتج من أبرزها: إن الامكانية الوزارات وفروع المصالح الحكومية بمحافظة عدن تهتم اهتماماً عالياً بتوفير المتطلبات الإدارية والبشرية، والأمنية، والتنقية، أن المديرين أفراد عينة الدراسة يتوفر لديهم مستوى نسبي من الإدراك تجاه أهمية تطبيق الإدارة الالكترونية وفي منظماتهم، وأنهم يتفقون على تطبيق الإدارة الالكترونية بتحقق لمنظماتهم مزايا عديدة، وأن العديد من المنظمات لا تمتلك موقعاً متفاعلاً وأن حدث فإنه لا يكون بالمستوى المطلوب والملبي للحاجة فلا تزال التطبيقات العقلية للإدارة الالكترونية جزئية وفي مراحلها الأولى ومحددة على أرض الواقع على الرغم من توافر كافة متطلبات التطبيق إذ أن مواقع الانترنت لبعض المنظمات لا تتعدى مرحلة النشر الالكتروني.
- **دراسة اسكندر(٢٠١٤):** هدفت الدراسة إلي التعرف على درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة إب، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحـي، وتكونت عينة الدراسة من القيادات الأكاديمية والإدارية، في جامعة إب، والبالغ عددهم (١١٦)فردا، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، والتي تكونت من (٤١) فقرة

وتوصلت النتائج التي من ابرزها: إن درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة اب جاءت قليلة بوجه عام.

- **دراسة البعداني(٢٠١٥):** هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة إب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية و الإدارية، و استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم استخدم أداة الاستبانة التي تم تطبيقها على جميع القيادات الأكاديمية والإدارية بجامعة إب الذين يعملون في المراكز الوظيفية عميد، نائب عميد، مدير مركز، نائب مدير مركز، رئيس قسم علمي، مدير عام، مدير إدارة والبالغ عددهم(٢٤٤) فردا، استجاب منهم(٢٢٤) فردا فقط، و اشتملت أداة البحث على أربع مجالات رئيسية، كما استخراج صدق الأداة وثباتها وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية(spss) وكانت ابرز النتائج التي توصلت إليها ما يلي: إن درجة وجود المعوقات التقنية، والإدارية، والمالية، والبشرية التي تعيق تطبيق الإدارة الالكترونية بجامعه اب بشكل عام جاءت بدرجة كبيرة.

ب) الدراسات العربية:

- **دراسة بخش (٢٠٠٧):** هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تطبيق الإدارة الالكترونية لتطوير كليات التربية للبنات بالمملكة في ضوء التحولات المعاصرة من خلال محاور الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة المكونة من (٢٠٥) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ابرزها: أن مفهوم الإدارة الالكترونية واضح لدى أفراد العينة، إن إدراك عينة الدراسة لمفهوم الإدارة الإلكترونية يرتبط بالكفاءة والفاعلية في أداء المهام الإدارية وأن نجاح الإدارة الالكترونية مرتبط بالثقافة التطبيقية واستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.
- **دراسة العريشي، (٢٠٠٨):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تطبيق الإدارة الالكترونية، للتربية، وكان المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليل واستخدام الباحث الاستبانة كأداة للدراسة ــ حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارة العامة للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية وبلغت عينة الدراسة (٢٢٠) عاملاً وعاملة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج المعالجة الاحصائية (SPSS) وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن أفراد عينة الدراسة يرون هناك أهمية لتطبيق الإدارة الالكترونية وأن هناك عومل مساعدة على امكانية تطبيقها كتوفير كوادر بشرية قادرة، ووجود معوقات تحول دون تطبيقهما تنقص الموارد المالية والفنية.
- **دراسة الحربي،** (٢٠١٥): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التقنية في تطبيق الإدارة الالكترونية في جامعة القصيم، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على

المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لها، وتطبيق الباحثة الأداة على مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية والاكاديمية بجامعة القصيم ــ والبالغ عددهم (٢٠٨) فرداً. وتوصلت الى نتائج أبرزها: أن معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية وتعزي لمتغير المؤهل العلمي، لصالح الحاصلين على مؤهلات ماجستير ودكتوراه نحو معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية.

ج) الدراسات الأجنبية:

- **دراسة(collins,2007)** هدفت الدراسة الي تقويم الخدمات الطلابية التي تقدم للطلبة المتعلمين من خلال الانترنت في ست مجموعات للخدمات الطلابية ': وقد وظفت الدراسة المنهج الوصفي'ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات 'ومقابله شخصيه.

أوجه الاختلاف: اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث:

الهدف: حيث هدفت الدراسة الحالية الى معرفة مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب.

مجتمع البحث: حيث استخدمت الدراسة الحالية مجتمع جامعة اب المتمثل ب رئيس الجامعة ونوابه –عمداء الكليات ونوابهم –رؤساء الأقسام –مدراء الإدارات.

أوجه الاستفادة: استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة ما يلي:

- صياغة مشكلة الدراسة وفرضياتها.
- بناء الإطار النظري والمنهجي.
- تطوير أداة الدراسة والمعالجات الإحصائية

إجراءات البحث الميدانية:

- مجتمع البحث وعينته: اقتصر هذا البحث على الخبراء في مجال الادارة الإلكترونية من جامعة إب (رئيس الجامعة ونوابه – العمداء ونوابهم –رؤساء الأقسام –مدراء الإدارات) وعددهم (٢٢) خبيراً.
- وصف متغيرات البحث:

جدول(١) يوضح خصائص متغيرات البحث

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٢٤	%١٠٠
	انثى	-	
التوصيف الوظيفي	رئيس جامعة -نائب	٣	%١٣
	عميد كلية –نائب	٨	.٣٣
	مدراء إدارات	١٣	.٥٤
المؤهل	دبلوم متوسط فاقل	١	،٠٤

	جامعي	٤	،١٧
	دراسات عليا	١٦	،٦٧
الخبرة	١٠ سنوات فاقل	١٣	،٥٤
	من١١الى١٥ سنة	٤	،١٧
	١٦ سنه فأكثر	٧	،٢٩

يتضح من الجدول رقم (١) ما يأتي:

متغير الجنس: بلغ عدد الذكور ٢٤ بنسبة ١٠٠%من افراد العينة.

متغير التوصيف الوظيفي: بلغ عدد القيادات الأكاديمية (١١) بنسبة (،٤٦) وبلغ عدد الإداريين (١٣) بنسبة (،٥٤) من عينة الدراسة.

متغير المؤهل العلمي: حيث مثل حاملو شهادات الدراسات العليا العدد الأكبر من العينة بعدد (١٦) بنسبة (،٦٧) من العينة ثم تلى هذا حاملي الشهادات الجامعية بعدد(٤) وبنسبة (١٧.) وحاملي درجة الدبلوم فأدنى كان بالمرتبة الأخيرة بين افراد العينة بعدد (١) وبنسبة (،٠٤) من عينة الدراسة.

متغير الخبرة: تم تقسيم هذا المتغير الى ثلاث فئات هي بالترتيب (١٠ سنوات فاقل) ، و(من١١الى١٥ سنة)، و(١٦ سنه فأكثر)، وقد احتلت الفئة الأولى المرتبة الأولى بعدد(١٣) من العينة وبنسبة (،٥٤) وفي المرتبة الثانية كانت الفئة الثالثة بعدد(٧) من العينة وبنسبة (،٢٩)، واحتلت الفئة الثانية المرتبة الأخيرة بعدد(٤) من العينة وبنسبة (،١٧) وهذا مما يشير الى ان افراد العينة من ذوي الخبرات والمؤهلات العالية.

- **أداة البحث:**

أ. بناء الأداة: أعتمد الباحث في بناء أداة بحثه على الخطوات الآتية:

١-الرجوع إلى المصادر والمراجع والكتب المتخصصة في الإدارة الإلكترونية، والإدارة والقيادة الإدارية والأكاديمية، والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية المتخصصة في موضوع البحث، ونتائج الخبرات والتجارب والاتجاهات العالمية المعاصرة ذات العلاقة بالبحث، والروى الاستراتيجية للتعليم العالي في جامعة إب والقوانين واللوائح الرسمية المحلية والعربية والأجنبية المتخصصة في إدارة التعليم الجامعي، والتقارير الرسمية الصادرة عن واقع أداء القيادات في جامعة إب.

٢- صياغة المجالات لأداه البحث حيث بلغت(٧) مجالات، كما يلي: المجال الأول: الاداري، ويتكون من(١٤) فقره، والمجال الثاني: المجال التقني والبرمجي، ويتكون من (١٥)فقره، والمجال الثالث: الموارد البشرية، ويتكون من(١٣)فقره، والمجال الرابع: الموارد المالية، ويتكون من(١١) فقره، والمجال الخامس: الموارد المادية، ويتكون من (١١) فقره، والمجال السادس: امنية المعلومات، ويتكون من (١٧) فقره، والمجال السابع: المجال التشريعي، ويتكون من(١٢)فقره، وبعد تحديد المجالات تم تصميم الأداة بصورتها

الأولية ووضع التعليمات الخاصة بها، وذلك بصياغة عناصر متطلبات الإدارة الإلكترونية لدى بعض القيادات الإدارية والأكاديمية، لكل مجال من المجالات حيث بلغت بصورتها الأولية.

ب.صدق أداة البحث:

بعد أن تم الانتهاء من إعداد أداة البحث بصورتها الأولية تم القيام بالإجراءات المنهجية الخاصة بمعرفة الصدق الظاهري للأداة وذلك وفق الخطوات الآتية:

أ- عرض وتوزيع الأداة بصورتها الأولية على لجنة التسيير للبحث والاجتماع بهم، ومناقشتهم بهدف التأكد من سلامة الإجراءات المنهجية في تصميم مجالات أداة البحث في كل مجال وطُلب منهم تحديد مدى صلاحيتها وانتمائها للمجال، ووضع الملاحظات الأولية حولها من حيث التعديل والحذف والإضافة.

ب- بعد أن تم تعديل أداة البحث لغوياً من قبل لجنة التسيير الخاصة بالبحث والتي ركزت على التعديل في الصياغة اللغوية لمعظم الخطوات تم القيام باختيار لجنة من المحكمين المتخصصين بهدف استخراج الصدق الظاهري لأداة البحث المكونة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الجامعات اليمنية بلغ عددهم (١٠) محكماً ملحق (٣)، وتم توزيع أداة البحث عليهم وطلب منهم الحكم على الأداة من حيث إضافة أو حذف أو تعديل أية خطوة وتحديد مدى انتمائها للمجالات، وكذلك مدى صلاحيتها.

ج. اعتماد نسبة الاتفاق (٨٠%) كمعيار لاعتماد الفقرة، بحيث تعتمد كل فقرة تحصل على نسبة الاتفاق المحددة، وحذف الفقرة التي تحصل على أقل من النسبة المحددة، وبعد القيام بعملية جمع الأداة من المحكمين المتخصصين، تم القيام بتحليل النتائج النهائية واستخراج الأداة بصورتها النهائية واتضح بأنه تم إضافة وحذف وتعديل بعض الفقرات الى المجال الخاص بها.

ج. ثبات أداة البحث:

بعد الانتهاء من إجراءات صدق أداة البحث تم استخراج ثبات أداة البحث بطريقتين هما:

أ- التجزئة النصفية بين فقرات الاداة لكل مجال وعلى مستوى الاداة ككل، من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون بين جزئي الاداة والمجالات، كما هو موضح في الجدول (٢).

جدول(٢) يوضح ثبات أداة البحث بحسب معامل ارتباط بيرسون

معامل ارتباط بيرسون	لإداري	التقني والبرمجي	الموارد البشرية	الموارد المالية	الموارد المادية	أمنية المعلومات	التشريعي	إجمالي الأداة
	.998	.998	.986	1.00	.988	.991	1.00	.991

ب- طريقه الفا كرو نباخ حيث تم حساب الاتساق الداخلي للمجالات المحددة، كما هي موضحه بالجدول (٣)

جدول(٣) يوضح ثبات أداة البحث بحسب الفا كرونباخ

إجمالي معامل ثبات الأداة(ألفا كرونباخ)	الجولة الأولى	الجولة الثانية
	.898	.955

المعالجات الإحصائية:

. استخدام الحقيبة الإحصائية (spss) لتحليل نتائج الخبراء المشاركين في البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية لمعرفة متوسط تكرارات موافقة الخبراء على كل متطلب من متطلبات الإدارة الإلكترونية.
- الانحراف المعياري. لمعرفة مدى تشتتت قديرات الخبراء، على كل متطلب من متطلبات الإدارة الإلكترونية.
- النسب المئوية لمعرفة نسبة موافقة الخبراء على كل متطلب من متطلبات الإدارة الإلكترونية
- معامل ارتباط بيرسون لمعرفة ثبات أداة البحث.
- معامل الفا كرو نباخ لحساب الاتساق الداخلي لكل مجالات أداة البحث.

رابعاً: عرض ومناقشة نتائج البحث

يحتوي هذا الجزء على عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني المتمثل بما درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب ؟

وقد تم الإجابة على السؤال من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية والترتيب بحسب استجابات الخبراء المشاركين، ويمكن عرض ذلك كما يأتي:

اولاً: عرض النتائج على مستوى المجالات ككل:

يمكن توضيح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين على مستوى المجالات ككل من خلال الجدول الآتي:

جدول (٤) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين على مستوى المجالات ككل

المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الدلالة
المجال الإداري	**1.18**	**0.480**	صغيرة
التقني والبرمجي	**1.33**	**0.547**	صغيرة
الموارد البشرية	**1.33**	**0.543**	صغيبرة
الموارد المالية	**1.12**	**0.210**	صغيرة
الموارد المادية	**1.31**	**0.578**	صغيرة
أمنية المعلومات	**1.53**	**0.528**	صغيرة
التشريعي	**1.12**	**0.309**	صغيرة
إجمالي الأداة	**1.27**	**0.456**	صغيرة

يتضح من الجدول (٤) ما يأتي:

- تدني المستوى العام لواقع ممارسة الإدارة الالكترونية في جامعة إب بدرجة (صغيرة) وبمتوسط حسابي اجمالي (1.27)، وانحراف معياري (0.456)، من اجمالي استجابات الخبراء ودرجة توفر (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في كافة المجالات، ويعزى الباحث ذلك الى قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كافة المجالات، بسبب عدم توفر بيئة تكنولوجية حديثة في الجامعة، وجمود التشريعات وعدم مواكبتها للثورة الرقيمة واقتصاد المعرفة، بالإضافة للثورة الرقيمة واقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تجاهل القيادات في الجامعات اليمنية لدور الإدارة التكنولوجية في تسهيل المعاملات الإدارية وتوفير الجهد والوقت والمال.
- تفاوت تدني المستوى الإجمالي لواقع ممارسة المجالات للإدارة الالكترونية في جامعة إب وبدرجة صغيرة حيث احتل مجال أمنية المعلومات المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (1.53)، وانحراف معياري اجمالي (0.528)، في حين احتل مجال الموارد البشرية المرتبة الثانية بمتوسط حسابي اجمالي (1.33)، وانحراف معياري اجمالي (0.543)، كما احتل المجال التقني والبرمجي المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي اجمالي (1.33)، وانحراف معياري اجمالي (0.547)، كما احتل مجال الموارد المادية المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي اجمالي (1.31)، وانحراف معياري اجمالي(0.578)، في حين احتل المجال الإداري المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي اجمالي (1.18)، وانحراف معياري اجمالي (0.480)، كما احتل مجال الموارد المالية المرتبة السادسة بمتوسط حسابي اجمالي (1.12)، وانحراف معياري اجمالي (0.210)، وجاء في المرتبة الأخيرة المجال التشريعي بمتوسط حسابي اجمالي (1.12)، وانحراف معياري اجمالي (0.309).

ثانياً: عرض نتائج كل مجال على حدة:

المجال الأول: المجال الإداري:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال الإداري وذلك كما يأتي:

جدول (٥) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال الإداري

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
1	دعم وتأييد الإدارة العليا لسياسة تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.	1.59	0.796	0.53	صغيره
13	استخدام برامج التواصل الاجتماعي المختلفة للتواصل مع الجهات المختلفة	1.54	0.738	0.51	صغيره
7	وجود إدارة متخصصة بنظم المعلومات الإدارية.	1.40	0.734	0.46	صغيره
2	تبني جامعة إب لمفاهيم تطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.31	0.567	0.43	صغيره
14	سعي الجامعة الحثيث في التعاون مع المراكز التدريبية والاستشارية في مجال التقنية الحديثة.	1.31	0.567	0.43	صغيره
5	إعداد النشرات الإرشادية التي يحتاجها المستفيدين من خدمات الجامعة.	1.27	0.550	0.42	صغيره
6	وجود تخطيط وتنسيق على المستويات العليا لإدخال مشروع الإدارة الإلكترونية للجامعة.	1.27	0.550	0.42	صغيره
12	القدرة على جمع المعلومات وتحليلها إلكترونياً للمستويات الإدارية كلاً حسب احتياجه.	1.27	0.550	0.42	صغيره
4	وجود خطط إلكترونية تتسم بالمرونة والكفاءة لاستيعاب أي متغيرات تتطلبها الإدارة الجامعية.	1.22	0.428	0.40	صغيره
8	امتلاك إدارة الجامعة دليل إجرائي لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.18	0.394	0.39	صغيره
3	وجود استراتيجية واضحة للإدارة الإلكترونية بالجامعة.	1.13	0.351	0.37	صغيره
9	توفر مناخ تنظيمي مناسب لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.09	0.294	0.36	صغيره
11	تحديد التقنيات اللازمة لتنفيذ كل مهمة.	1.04	0.213	0.34	صغيره
10	وضع خطة إلكترونية متكاملة وشاملة لتوزيع المهام الإدارية.	1.00	0.000	0.33	صغيره
	الاجمالي	1.18	0.480	0.39	صغيرة

يتضح من الجدول (٤) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.18) والانحراف المعياري (0.480)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في المجال الإداري، حيث حصلت الفقرة (١) التي تنص على دعم وتأييد الإدارة العليا لسياسة تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب. على أعلى المتوسطات (1.59) وانحراف معياري(0.796)ويعزى الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في حين حصلت الفقرة(٢) التي تنص على استخدام برامج التواصل الاجتماعي المختلفة للتواصل مع الجهات المختلفة على المرتبة

الثانية بمتوسط (1.54)، ويعزو الباحث ذلك الى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الجامعة، وحصلت الفقرة (١٤) التي تنص على وضع خطة إلكترونية متكاملة وشاملة لتوزيع المهام الإدارية بمتوسط (1.00) وانحراف معياري(0.000) على ادنى فقرات المجال ويعزى الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في المجال الإداري وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون الخطط المعدة لذلك لم نخرج الى حيز التطبيق.

المجال الثاني: المجال التقني والبرمجي:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال التقني والبرمجي وذلك كما يأتي:

جدول (٦)يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال التقني والبرمجي

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
1	تمتلك الجامعة موقعاً إلكترونياً على الشبكة العنكبوتية.	2.09	0.868	0.70	متوسط
9	تحقيق الربط الإلكتروني بين الجامعة والطلبة من خلال البوابة الإلكترونية الجامعية.	1.50	0.740	0.50	صغيره
11	القدرة على التعامل مع بعض البرامج لعمل الإحصاءات وتحليل البيانات.	1.41	0.666	0.47	صغيره
2	وجود وحدة للتواصل على شبكة الإنترنت بين العاملين والإدارات المختلفة داخل الجامعة وخارجها.	1.36	0.658	0.45	صغيره
7	التعامل مع برنامج تكوين الغرف المفتوحة والمغلقة لعقد المؤتمرات والاجتماعات.	1.36	0.581	0.45	صغيره
5	وجود البريد الإلكتروني (الإيميل) لإرسال واستقبال الرسائل الجماعية مع إمكان إرفاق الملفات.	1.32	0.646	0.44	صغيره
8	وجود نظام إلكتروني حديث لعمل الاختبارات.	1.27	0.456	0.42	صغيره
12	تفعيل تقنيات النسخ الاحتياطي للمعلومات.	1.27	0.550	0.42	صغيره
13	إعداد ملف إلكتروني مثل وحدة الإدارة وحوسبة المعاملات المالية والإدارية.	1.27	0.550	0.42	صغيره
4	توفر البرامج اللازمة لإنجاز جميع المهام إلكترونياً.	1.23	0.528	0.41	صغيره
10	التعامل مع المنتديات الحوارية (Forums) لطرح مواضيع للنقاش والحوار.	1.23	0.429	0.41	صغيره
15	إعداد قاعدة معلومات عن أداء الجامعة وأنشطتها المختلفة.	1.23	0.429	0.41	صغيره
3	وجود بنية شبكية تستند على قاعدة تقنية ومعلوماتية متطورة.	1.18	0.395	0.39	صغيره
6	وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الجامعة.	1.18	0.395	0.39	صغيره
14	إعداد برنامج إلكتروني يستطيع من خلاله العاملين التعاون بين الإدارات المختلفة.	1.14	0.351	0.42	صغيره
الإجمالي				0.44	صغيرة

يتضح من الجدول(٥) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.33) والانحراف المعياري (0.547)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في المجال التقني، حيث حصلت الفقرة (١) التي تنص على تمتلك الجامعة موقعاً إلكترونياً على الشبكة العنكبوتية، على أعلى المتوسطات (2.09) وانحراف معياري(0.740)، ويعزى الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في حين حصلت الفقرة (٢) التي تنص على تحقيق الربط الإلكتروني بين الجامعة والطلبة من خلال البوابة الإلكترونية الجامعية. على المرتبة الثانية بمتوسط (1.5)، ويعزو الباحث ذلك الى امتلاك الجامعة لبوابة الكترونية، وحصلت الفقرة (١٤) التي تنص على إعداد برنامج إلكتروني يستطيع من خلاله العاملين التعاون بين الإدارات المختلفة بمتوسط (1.14) وانحراف معياري(0.351)، على ادنى فقرات المجال ويعزى الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في المجال التقني وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون الخطط المعدة لذلك لم نخرج الى حيز التطبيق.

المجال الثالث: مجال الموارد البشرية:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال مجال الموارد البشرية وذلك كما يأتي:

جدول (٧)يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال الموارد البشرية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
9	وجود فنيين قادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الإلكترونية.	1.55	0.800	0.52	صغيره
5	وعي العاملين بأهمية وفوائد الإدارة الإلكترونية.	1.45	0.671	0.48	صغيره
1	تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات والبرمجيات والعمل على الإنترنت.	1.41	0.590	0.47	صغيره
3	وجود قيادة جامعية تمتلك القناعة بجدوى تطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.41	0.666	0.47	صغيره
7	وجود محرري بيانات لإدخال وإخراج البيانات على الحاسب الآلي.	1.41	0.590	0.47	صغيره
13	الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي	1.36	0.658	0.45	صغيره
8	وجود محرري صفحات ويب لتطوير موقع الجامعة على الشبكة العنكبوتية.	1.32	0.646	0.44	صغيره
12	تنفيذ دورات تدريبية للعاملين بالجامعة على استخدام التقنيات الحديث	1.32	0.568	0.44	صغيره
2	استقطاب أفضل الأفراد المؤهلين في مجال نظم المعلومات والبرمجيات للعمل في الأقسام والوحدات المختلفة في الجامعة.	1.27	0.631	0.42	صغيره

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
4	حرص إدارة الجامعة على تدريب العاملين في مجال الإدارة الإلكترونية.	1.27	0.456	0.42	صغيره
6	تدريب العاملين على استخدام تقنية المعلومات الإدارية.	1.23	0.429	0.41	صغيره
10	التغلب على صعوبات مهارات اللغة الإنجليزية عند بعض الموظفين وإزالة التهيب من التعامل مع الأجهزة الإلكترونية.	1.18	0.395	0.39	صغيره
11	تشجيع العاملين على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات.	1.18	0.395	0.39	صغيره
	الإجمالي	1.33	0.543	0.44	صغيره

يتضح من الجدول(٦) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.33) والانحراف المعياري (0.543)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في مجال الموارد البشرية، حيث حصلت الفقرة (١) التي وجود فنيين قادرين على تشغيل وصيانة الأجهزة الإلكترونية على أعلى المتوسطات (1.55)، وانحراف معياري،(0.800)، ويعزو الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في هذا المجال، في حين حصلت الفقرة (٢) التي تنص على وعي العاملين بأهمية وفوائد الإدارة الإلكترونية. على المرتبة الثانية بمتوسط (1.45)، وانحراف معياري(0.671)، يعزى الباحث ذلك الى التثقيف والدورات في هذا المجال، وحصلت الفقرة (١٣) التي تنص على تشجيع العاملين على التعلم الذاتي لبرامج وتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتقنية المعلومات بمتوسط (1.18) وانحراف معياري (0.395)، على ادنى فقرات المجال ويعزى الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في الموارد البشرية وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون القصور الواضح في التأهيل والتدريب للموارد البشرية في هذا المجال.

المجال الرابع: مجال الموارد المالية:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال مجال الموارد المالية وذلك كما يأتي:

جدول (٨) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال الموارد المالية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
8	سعي الجامعة لتوفير الدعم المالي لتنظيم الدورات وورش العمل والندوات الخاصة بتطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.32	0.568	0.44	صغيره
5	امتلاك الجامعة ميزانية كافية لصيانة أجهزة الحاسبات الآلية والشبكات.	1.18	0.501	0.39	صغيره
7	توفر الدعم المالي اللازم لتدريب الكوادر البشرية	1.18	0.395	0.39	صغيره
9	سعي الجامعة لإيجاد الدعم المالي للاستعانة بالخبراء والمتخصصين في مجال الإدارة الإلكترونية.	1.18	0.395	0.39	صغيره
3	توفر الدعم المالي لشراء الأجهزة والمعدات والبرمجيات الإلكترونية.	1.14	0.351	0.38	صغيره
2	اعتماد ميزانية كافية لتحديث وتطوير الأجهزة والتقنيات في جامعة إب.	1.09	0.294	0.36	صغيره
4	توفر الدعم المالي الكافي لتوفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية.	1.09	0.294	0.36	صغيره
6	توفر الدعم المالي لتصميم وتطوير البرامج الإلكترونية.	1.09	0.294	0.36	صغيره
1	تفعيل شراكة القطاع الخاص للمساهمة في تطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.05	0.213	0.35	صغيره
10	توفر نظام حوافز معنوية ومالية للمبدعين في مجال العمل الإلكتروني.	1.00	0.00	0.33	صغيره
11	تنويع مصادر التمويل اللازم لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة	1.00	0.00	0.33	صغيره
	الإجمالي	1.12	0.210	0.37	صغيره

يتضح من الجدول(٧) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.12)، والانحراف المعياري (0.210)- وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في مجال الموارد المالية، حيث حصلت الفقرة (١) التي تنص على سعي الجامعة لتوفير الدعم المالي لتنظيم الدورات وورش العمل والندوات الخاصة بتطبيق الإدارة الإلكترونية على أعلى المتوسطات (1.32)، وانحراف معياري (0.568)، ويعزى الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في هذا المجال، وحصلت الفقرة (١١) التي تنص على تنويع مصادر التمويل اللازم لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة بمتوسط (1.00)، وانحراف معياري(0.000)، على ادنى فقرات المجال ويعزى الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في الموارد المالية وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون القصور الواضح في توفير الدعم المالي لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

المجال الخامس: مجال الموارد المادية:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال الموارد المادية وذلك كما يأتي:

جدول (٩) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال الموارد المادية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
1	توفر أجهزة الحاسوب اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية.	1.55	0.739	0.52	صغيره
8	امتلاك الجامعة شبكة تربطها بوزارة التعليم العالي (إكسترانت).	1.45	0.739	0.48	صغيره
2	توفر الطابعات والماسحات الضوئية بمواصفات مناسبة لإنجاز الأعمال والمهمات الإدارية بكفاءة عالية.	1.41	0.666	0.47	صغيره
11	اشتراك الجامعة بخط هاتف ADSL ذو سرعة عالية	1.41	0.666	0.47	صغيره
5	توفر أجهزة فاكس حديثة.	1.32	0.646	0.44	صغيره
6	وجود منافذ للاتصال بالشبكات في أكثر من مكان في الجامعة.	1.32	0.568	0.44	صغيره
3	توفر شبكة سلكية ولاسلكية داخلية.	1.23	0.528	0.41	صغيره
7	امتلاك الجامعة شبكة داخلية تربط الإدارة بالعاملين (إنترانت).	1.23	0.528	0.41	صغيره
4	توفر أجهزة اتصالات حديثة.	1.18	0.501	0.39	صغيره
9	وجود كاميرات رقمية كافية.	1.18	0.395	0.39	صغيره
10	وجود خادم سرفر لتخزين البيانات.	1.18	0.395	0.39	صغيره
	الإجمالي	1.31	0.578	0.44	صغيره

يتضح من الجدول(٨) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.31) والانحراف المعياري (0.578)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في مجال الموارد المادية، حيث حصلت الفقرة (١) التي تنص على توفر أجهزة الحاسوب اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية على أعلى المتوسطات (1.55)، وانحراف معياري (0.739)، ويعزو الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في هذا المجال، وحصلت الفقرة (١١) التي تنص على وجود خادم سرفر لتخزين البيانات بمتوسط (1.31)، وانحراف معياري(0.395) على ادنى فقرات المجال ويعزى الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في الموارد المالية وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون القصور الواضح في توفير الدعم المادي من حيث توفير الأجهزة الإلكترونية المتمثلة بالحاسبات الحديثة وتوابعها لغرض تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة.

المجال السادس: مجال أمنية المعلومات:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال أمنية المعلومات وذلك كما يأتي:

جدول (١٠) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في مجال أمنية المعلومات

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
8	القدرة على التعامل مع برامج مكافحة الفيروسات.	1.59	0.796	0.53	صغيره
14	الحرص على عدم التلاعب بالبيانات أثناء نقلها منذ اللحظة الأولى التي أرسلت فيها من المنشأ إلى اللحظة التي وصلت فيها إلى المستقبل.	1.45	0.671	0.48	صغيره
15	عدم إفشاء المعلومات إلى الأطراف غير المصرح لها للإطلاع على تلك المعلومات.	1.45	0.671	0.48	صغيره
10	وجود معايير وضوابط لاختيار العاملين الذين يتعاملون مع أمن المعلومات في الجامعة.	1.36	0.658	0.45	صغيره
13	السماح بالوصول إلى المعلومات الإلكترونية للأشخاص المحددين فقط.	1.36	0.658	0.45	صغيره
1	تأمين وحماية خصوصيات الجامعة والأفراد العاملين بها.	1.27	0.550	0.42	صغيره
9	الأهمية تعليمات واضحة تتلق بالتعديات والمخالفات الأمنية الإلكترونية.	1.27	0.550	0.30	صغيره
11	وجود خطط لاستعادة تلف أو تعطيل الحاسبات الآلية.	1.27	0.550	0.42	صغيره
12	التوثيق أو التحقق من المستخدم بمعنى أن الأطراف المشتركة في العملية هم نفسهم الأشخاص المعنيون.	1.27	0.631	0.42	صغيره
17	القدرة على حفظ ملفات العاملين على المنظومة الإلكترونية (Eduwave).	1.27	0.550	0.42	صغيره
16	الإلمام بطرق المواجهة الفورية للاختراقات وطرق التعامل معها.	1.23	0.429	0.41	صغيره
2	حماية معلومات الحواسيب من أي خرق أو تخريب.	1.18	0.395	0.39	صغيره
4	معرفة مستويات أمن المعلومات (المادية – الشخصية – الإدارية – المعرفية).	1.18	0.395	0.39	صغيره
5	الإلمام بطرق تشفير المعلومات.	1.18	0.395	0.39	صغيره
6	استخدام تقنية أمن المعلومات (برمجيات – جدار الحماية – التوقيع الإلكتروني).	1.18	0.395	0.39	صغيره
7	وجود خطة لحماية أمن المعلومات الإلكترونية في الجامعة.	1.18	0.395	0.39	صغيره
3	توفر نظام أمني فعال ضد القرصنة الإلكترونية وحماية المعلومات والبيانات الخاصة بتعاملات الجامعة.	1.14	0.351	0.38	صغيره
	الإجمالي	1.53	0.528	0.51	صغيره

يتضح من الجدول(٩) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.53)، والانحراف المعياري (0.528)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في مجال أمنية المعلومات، حيث حصلت الفقرة(١) التي تنص على القدرة على التعامل مع برامج مكافحة الفيروسات على أعلى المتوسطات (1.59)، وانحراف معياري(0.796)، ويعزى الباحث ذلك الى أهمية الفقرة كونها الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في هذا المجال، وحصلت الفقرة (١٧) التي تنص على توفر نظام أمني فعال ضد القرصنة الإلكترونية وحماية المعلومات والبيانات الخاصة بتعاملات الجامعة. بمتوسط (1.14)، وانحراف معياري (0.351) على ادنى فقرات المجال ويعزو الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق

الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في الموارد المالية وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون القصور الواضح في أمنية المعلومات من حيث توفير العاملين في مجال حماية المعلومات او في تدريب الكادر الموجود في نفس المجال.

المجال السابع: المجال التشريعي:

يمكن عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال التشريعي وذلك كما يأتي:

جدول (١١) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقديرات الخبراء المشاركين في المجال التشريعي

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة	الدلالة
2	وجود لوائح تنظيمية تبرز خصوصية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق أهداف الجامعة.	1.23	0.429	0.41	صغيره
7	إعطاء الوقت الكافي لدراسة وتحليل الجانب التشريعي والقانوني في الجامعة قبل اعتمادها.	1.23	0.429	0.41	صغيره
10	سهولة فهم وتطبيق الجوانب التشريعية والقانونية بالجامعة للمنفذ والمستفيد.	1.18	0.395	0.39	صغيره
3	وجود قوانين ولوائح تشجع على التحول إلى الإدارة الإلكترونية في الجامعة.	1.14	0.351	0.38	صغيره
8	مرونة القوانين والتشريعات بالقدر الكافي في الجامعة بما يدعم ويعزز التحديث والتطوير دون تعقيد أو تأخير.	1.14	0.351	0.38	صغيره
12	وجود تشريعات تجرم اختراق وتخريب برامج الإدارة الإلكترونية وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبي تلك الجرائم.	1.14	0.468	0.38	صغيره
1	وجود بنية تشريعية مناسبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة.	1.09	0.294	0.36	صغيره
9	ضمان مشاركة المختصين في الجامعة لإعداد مشاريع تغيير وتطوير الأنظمة والقوانين.	1.09	0.294	0.36	صغيره
11	وجود تشريعات قانونية لاعتماد التوقيع الإلكتروني والتعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من شخصية المستخدم.	1.09	0.294	0.36	صغيره
5	الأهمية تشريعات تعاقب على اختراق قواعد البيانات للإدارة الإلكترونية في الإدارة الجامعية.	1.05	0.213	0.35	صغيره
6	وضوح الجانب التشريعي والقانوني مما يؤدي لاستقرارها ووضوحها بما يدعم التطبيقات الإلكترونية في الجامعة.	1.05	0.213	0.35	صغيره
4	تزويد إدارة الجامعة بتشريعات ولوائح لتسهيل العمل الإلكتروني فيها.	1.00	0.000	0.33	صغيره
	الإجمالي	1.12	0.309	0.37	صغيره

يتضح من الجدول(١٠) أن المتوسط العام لكل الفقرات في المجال (1.12) والانحراف المعياري (0.309)، وبدرجة إجمالية (صغيرة)، وهذا يعني ضعف تطبيق الإدارة

الإلكترونية في جامعة اب في المجال التشريعي، حيث حصلت الفقرة(١) التي تنص على وجود لوائح تنظيمية تبرز خصوصية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق أهداف الجامعة، والفقرة(٢) التي تنص على إعطاء الوقت الكافي لدراسة وتحليل الجانب التشريعي والقانوني في الجامعة قبل اعتمادها، على أعلى المتوسطات بمتوسط حسابي (1.23)، وانحراف معياري (0.429)، لكل منهما، ويعزى الباحث ذلك الى أهمية الفقرتين كونها تمثلان الخطوة الأولى في تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في هذا المجال، وحصلت الفقرة (١٢) التي تنص على تزويد إدارة الجامعة بتشريعات ولوائح لتسهيل العمل الإلكتروني فيها، بمتوسط (1.00)، وانحراف معياري(0.000) على ادنى فقرات المجال، ويعزو الباحث ذلك الى أن النتيجة منطقية وذلك لسبب قصور في استخدام متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب في الموارد المالية وإن وجد التطبيق لبعض هذه المتطلبات فهو لغرض غير تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اب أو لكون القصور الواضح في أمنية المعلومات من حيث توفير العاملين في مجال حماية المعلومات او في تدريب الكادر الموجود في نفس المجال.

ويرى الباحث أن تطبيق هذا المدخل الإداري الحديث المتمثل بالإدارة الإلكترونية والتخلي عن الإدارة التقليدية أصبح مطلب أساسيا وخاصة في المجال التربوي، إلا أنه يظهر جلياً بأن تطبيق هذا المدخل سيواجه العديد من المتطلبات والصعوبات والمعوقات لاسيما في جامة اب - الجمهورية اليمنية بلد البحث الحالي.

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

الاستنتاجات:

في ضوء ما تم استعراضه في المنطلقات النظرية للإدارة الإلكترونية، بالإضافة إلى ما تم الاطلاع علية من الدراسات العلمية ذات الصلة، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن سيطرة الأساليب التقليدية في الأداء الإداري في جامعة إب أدت إلى ضعف أو عدم امتلاك القيادات والعاملين في كافة المستويات الإدارية للمعارف أو القدرات والمهارات التي تمكنهم من إدراك دور وأهمية أسلوب الإدارة الالكترونية كأحد الأنظمة الحديثة في تطوير الأداء الإداري وبما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.
- أن قلة الكوادر المدربة والمؤهلة على التقنية الحديثة، وضعف التمويل وعدم وجود معايير لقياس الأداء في مختلف المستويات الإدارية ومقاومة التغيير من قبل القيادات والعاملين وسيطرة المركزية الشديدة في القرارات الإدارية والسياسات والبيروقراطية والتمسك بحرفية اللوائح والقوانين التي تتناقض مع متطلبات وأبعاد الإدارة الالكترونية تمثل بمجملها أسباب أدت إلى ضعف تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة إب.

التوصيات:

استناد الى نتائج البحث فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- ضرورة إدراك القيادات العليا في جامعة اب بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية
٢- بشر ثقافة الإدارة الإلكترونية وتسويقها بين منتسبي جامعة اب وبين أفراد المجتمع
٣- التأكيد على أهمية توفير البنية التحتية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
٤- التأكيد على أهمية توفير اللوائح والتشريعات لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
٥- التأكيد على أهمية توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من أجل تطبيق ناجح للإدارة الإلكترونية.
٦- التأكيد على أهمية توفير المخصصات المالية الكافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
٧- تدريب العملين في جامعة اب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
٨- إجراء المزيد من الدراسات حول متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

المقترحات:

في ضوء نتائج البحث وتوصياته يقترح الباحث الدراسات الآتية:

١- دراسة الكفايات اللآزمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.
٢- دراسة مقومات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.
٣- دراسة العوامل المؤثرة علي تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو مغايض، يحيى محمد، (2004)، **الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الإداري التقليدي**، الريـاض، السعودية.
- إسكندر، نهى، (2014)، درجة توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة إب من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اب الجمهورية اليمنية.
- أيوب، نادية، (2004)، **الإدارة الإلكترونية**، (الملتقى الإداري الثاني) الرياض، الجمعية السعودية للإدارة.
- الباز علي السيد، (2003)، **دور الأنظمة والتشريعات في تطبيق الحكومة الإلكترونية** القي في مؤتمر الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات المنعقد في مسقط في سلطنه عمان في الفترة من10-12مايو2003م.
- جبر، محمد صدام، (2002)، **"الموجة الإلكترونية القادمة: الحكومة الإلكترونية". الإداري**، ع (٩١)، مسقط معهد الإدارة العامة.
- الحاج، أحمد علي (1999)، **التعليم اليمني جذور تشكله واتجاهات تطوره**، دار الشوكاني للطباعة والنشر، صنعاء، اليمن.
- الحمادي، بسام عبد العزيز، (2004)، **الحكومة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، الخطط والمبادرات**، (الندوة الدورية العاشرة في مجال الخدمة المدنية بدول مجلس التعاون الخليجي)، الرياض، معهد الإدارة العامة.
- خشافه، ندى منصور مقبل، (2006)، احتياجات الجامعات اليمنية لخدمات الحاسوب في تطوير العمل الإداري والأكاديمي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية جامعة اب ـ اليمن.
- خلوف، إيمان حسن، (2010)، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين..
- رضوان، رأفت (2004)، **الإدارة الإلكترونية**. القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
- رمضان، عصام جابر و عبد المجيد، اشرف عبد التواب، (2011)، الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الإدارية بجامعة الأزهر لتطبيق الإدارة الإلكترونية، بحث منشور، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، المجلد(٦) العدد(٢).
- زويلف، مهدي حسن،(2003) ، **حالات وبحث في الإدارة بين النظرية والتطبيق**، ط ١، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

- السالمي، علاء عبد الرزاق، (٢٠٠٦)، **نظم المعلومات الإدارية** دار المناهج للنشر عمان الأردن.
- السبيعي، مناحي عبد الله، (2005)، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للمرور من وجهة نظر العاملين فيها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السلمي، علي (٢٠٠١م)، **خواطر في الإدارة المعاصرة**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- السماوي، عبدالرقيب علي قاسم، (2011)، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة تعزمن وجهة نظر القيادات ألإدارية والأكاديمية بحث منشور **المجلة العلمية**، العدد (١١)، جامعة ذمار.
- السنبل، عبد العزيز بن عبدا لله، (2004)، **التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، الرياض، السعودية.
- سندي، حسين، (2002)، **الإدارة الإلكترونية في العالم العربي بين الواقع والطموح**،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للجمعية العربية للإدارة.
- الشاعر، عبد الرحمن إبراهيم، (2004)، **تقنية المعلومات والاتصال**، الرياض، دار ثقيف للنشر والتأليف.
- الطائي، محمد، (٢٠٠٧)، **صيانة وادارة نظم المعلومات الادارية**،ط١عمان،الاردن،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الطعامنه، محمد محمود، وطارق شريف العلوش،(٢٠٠٤م)،**الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- العريشي، محمد بن سعيد،(2008)،امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم في العاصمة المقدسة،**رسالة ماجستير غير منشورة**، المملكة العربية السعودية.
- العمري، سعيد معلا (٢٠٠٣م)، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم.
- العواملة، نائل عبد الحافظ، (٢٠٠٣)، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة، دراسة استطلاعية للقطاع العام في دولة قطر، **مجلة الدراسات** مج(٢٩)،ع(١)،قطر.
- عيادات، يوسف احمد، (2004)، **الحاسوب التعليمي وتطبيقاته التربوية** بدون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- غنيم، احمد محمد، (٢٠٠٤)، **الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل"**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.

- الغيثي، عادل دحان ناجي، (2013)، المشكلات الإدارية والتربوية التي يواجها مدبرو مدارس التعليم العام بمحافظة إب، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة إب، اليمن.
- محمد، فهمي علي احمد، (٢٠١٣)، **امكانية** تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكتب التربية والتعليم محافظة عدن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عدن، الجمهورية اليمنية.
- مصطفى، أحمد سيد،(2001)،**فكر إداري الحكومة الإلكترونية آفاق وتطلعات**، مجلة إدارة العصر، الجمعية العربية للإدارة، العدد(٣٧)،اكتوبر، القاهرة مصر.
- مفتي، محمد حسن،(2004)،**الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها، أنموذج إداري جديد،(كتيب)المجلة العربية**، ع(٨٩)، الرياض،(د.ن).
- نجم، نجم عبود،(٢٠٠٤)،**إدارة الابتكار- المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، عمان، دار النشر.
- النمر وآخرون، سعود محمد،(2006)،**الإدارة العامة الأسس الوظائف**، مطابع الفرزدق التجارية،ط6،الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الهميلي، يوسف بن جاسم، (٢٠٠٥)،**واقع الاستفادة من الحاسب الآلي في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية** المعوقات والحلول، الرياض، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث.
- ياسين، سعد غالب،(2005)،**الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**،الرياض، معهد الإدارة العامة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1) Echevariv, S, , (1991): Asidy of In service Training Needs of Teachers and Principal of Ekmentry school of Pucrtaricco.**Dissertation Abstracis**, Vol.42 September.
2) Faier bank, J,& Et,al,(2003),motivating **creativity through computer. Mediated. Employee suggestion Management system Behaviour,&Technology**,v(22).lss,5
3) Faye S.felton(2006): **the use of computers by elementary school principals, virging polytechnic Institute &State university Blaksburg**, va,usa,Isbn:977-0542-85926-7.
4) Gary Dessler(2003) **Human Resource Management**, pearson Education International, Prentic Hall
5) Ho, Alfred T.-K. (2002). **Reinventing Local Gouvernements and the**